

قراءة لخطاب الرئيس الارتري الى مجلس الامن وعدد من رؤساء الدول والحكومات



بقلم: د. أحمد حسن دحلي

بعث الرئيس اسيااس أفورقي في 31 مايو 2017 خطابا الى مجلس الامن و عدد من رؤساء الدول والحكومات بغية ازالة المظالم التي ارتكبت بحق ارتريا بلدا وشعبا وحكومة ظلما وعدوانا. ولقد وضع الخطاب الرئاسي النقاط على الحروف حول جملة قضايا محورية تعتبر جوهر مسؤوليات مجلس الامن، ان لم نقل مبرر قيامه ووجوده منذ نهاية الحرب الكونية وذلك بناء على ميثاق الامم المتحدة ذاته. وفي معرض هذا الخطاب تناول " الحرب الحدودية " بين دولة ارتريا واثيوبيا في عام 1998 والاسباب الكامنة وراء نشوبها، واتفاق سلام الجزائر المبرم بين اسمرا واديس ابابا في 12 ديسمبر عام 2000، وقرار مفوضية ترسيم الحدود الصادر في 13 ابريل 2002، وعملية فرض العقوبات على ارتريا في عام 2009 من قبل مجلس الامن، وحملات شيطنة ارتريا واتهامها بعدم احترام حقوق الانسان، وشبكات المتاجرة بالناس، والاعتداءات الاثيوبية المتكررة على ارتريا، واخيرا وليس آخر حث مجلس الامن على النهوض بدوره بوضع حد لإنتهاك القانون الدولي وإحتلال الاراضي الارترية من قبل النظام الاثيوبي. وفيما يلي نقدم قراءة لمجمل هذه المحاور التي وردت في هذا الخطاب:

1 - في مطلع الخطاب حرص الرئيس الارتري تذكير اعضاء مجلس الامن بأن مسؤولية مجلس الامن تكمن في المحافظة على السلام والامن الدوليين وذلك بناء على مبادئ الامم المتحدة ذاتها ووفقا لمهامه المحددة في ميثاقها منذ نهاية الحرب الكونية الثانية.

2 - لقد تم زج ارتريا واثيوبيا قبل زهاء عقدين، وتحديدًا في مايو 1998 في يم " حرب حدودية " مختلفة وغير مبررة أتت على الاخضر واليابس ونجمت عنها خسائر جسيمة في الارواح والممتلكات. علما إن الحدود بين البلدين عينت ورسمت بصورة جلية لا غموض فيها في الحقبة الاستعمارية، وتحديدًا في العقد الاخير من القرن التاسع عشر والعقد الاول من القرن العشرين.

3 - الولايات المتحدة الامريكية ومن خلال وزارة خارجيتها لعبت دورا اساسيا في اشعال الازمة بين البلدين اللذين تربطهما وشائج تاريخية راسخة وعلاقات جيو- استراتيجية عميقة، ومن ثم شرعت في إدارة شؤون القرن الافريقي برمته من خلال النظام الاثيوبي الذي يتولى وبالوكالة تنفيذ سياستها في هذا الجزء من قارتنا. والعواقب الكارثية الناجمة عن هذه السياسة الامريكية ووكيلها ماثلة للعيان.

4 - بعد عامين من حرب طاحنة ومدمرة بين البلدين توقفت الحرب وابرمت اتفاقية السلام بين ارتريا واثيوبيا في 12 ديسمبر 2000 بالجزائر العاصمة بحضور وشهود المجتمع الدولي ممثلا في الاتحاد الافريقي والاتحاد الأوروبي والامم المتحدة والولايات المتحدة. وعلى ضوء تلك الاتفاقية قامت مفوضية ترسيم الحدود لكي ترسم وتعين الحدود بين البلدين على اساس المعاهدات الاستعمارية التي حددت الحدود والقانون الدولي ذات الصلة. ونصت اتفاقية السلام الدولية بين ارتريا واثيوبيا على ان قرار مفوضية الحدود نهائي وملزم وغير قابل للنقاش أو الاستئناف. وهكذا وجد " الخلاف الحدودي " حلا قانونيا نهائيا، وهذه حقائق تاريخية غير قابلة للجدل.

5 - الادارة الامريكية التي كانت وراء اندلاع " الحرب الحدودية " بين ارتريا واثيوبيا خدمة لحساباتها السياسية ومصالحها الجيو- استراتيجية حالت دون تنفيذ قرار مفوضية ترسيم الحدود الارترية - الاثيوبية، وسعت جاهدة للالتفاف عليه

ب طرحها لفكرة أو فخ " الحوار " بين البلدين حول قرار نهائي وملزم وغير مفتوح لأي شكل من أشكال الحوار كما تعلم واشنطن ذلك جيدا لكونها شاركت في توقيع اتفاقية سلام الجزائر بين اسمرا واديس أبابا عبر وزيرة خارجيتها السابقة مادلين اولبرايت.

6 - عندما فشلت المناورة الدبلوماسية الأمريكية في فتح شرخ في قرار مفوضية الحدود بين ارتريا واثيوبيا عبر مصيدة " الحوار " دأبت الإدارة الأمريكية والقوى الدائرة في فلكها في اختلاق تهمة من العدم بشأن دعم ارتريا المزعوم لحركة الشباب المجاهدين الصومالية. وفي عشية عيد ميلاد المسيح، وتحديدًا في 23 ديسمبر 2009 اتخذ مجلس الامن الدولي قراره المشؤوم رقم 1907، وفرض بموجبه على دولة ارتريا حزمة عقوبات جائرة بصورة تعسفية تفتقر لأبسط الشروط القانونية وتنتهك العدالة الدولية بشكل سافر وفادح وذلك في محاولة للالتفاف على قرار مفوضية ترسيم الحدود الملزم والنهائي والذي رفضته اثيوبيا واعتبرته قرارا " غير عادل، وغير قانوني، وغير مسؤول" بعدما رحبت به وهلت له في بداية الامر.

7 - الامر المحزن حقا فيما يخص إخراج مسرحية قرار مجلس الامن رقم 1907 ضد ارتريا، ان بعض الدول الكبرى التي لا تخضع عادة للإملاءات الأمريكية ساهمت في تلك المسرحية بمسايرتها لها وبعدم الاعتراض عليها، ولم تقم بواجبها ومسؤوليتها بمقتضى ميثاق الامم المتحدة والمهام الواقعة على عاتق مجلس الامن. ويجدر التنويه في هذا الصدد الى ان بعض تلك الدول الكبرى غدت حاليا تعرب عن ندمها على تورطها في اعتماد ذلك القرار.

8 - في الوقت الذي تثير اليوم بعض القوى السياسية هنا وهناك الضوضاء والدعاية الصاخبة لما اسمته " الحرب على الارهاب "، لا يجب نسيان او تناسي بأن ارتريا شعبا وثورة وحكومة حاربت قبل التحرير ولا تظل تحارب الارهاب بعد الاستقلال، ولا يمكن لأي كان ان ينكر هذه الحقيقة التاريخية أو يلتف عليها بإعتماد أجندة شيطنة ارتريا بتوظيف كل الامكانيات والطاقات و اللجوء الى الاكاذيب والافتراءات والحملات الاعلامية الشعواء لتشويه صورة وسمعة ارتريا لإتخاذ قرارات تعسفية حيالها.

9 - وفي سياق استراتيجية شيطنة ارتريا وافراغ البلاد من سكانها واستنزاف القوى الديناميكية الوطنية، عمدت نفس القوى السياسية في فبركة تهمة " انتهاك ارتريا لحقوق الانسان " من ناحية ، وتم الشروع من ناحية ثانية في عملية تحريض شباب ارتريا على الهجرة، ولم يرف لها جفن في التورط على عملية تهريب الاطفال بواسطة شبكات المتاجرة بالبشر عبر كل من السودان وليبيا وايطاليا للزج بهم في معسكرات " الرق الحديث " .

10 - النظام الاثيوبي لا يحتل اراضي سيادية ارترية بشهادة مفوضية الحدود والمجتمع الدولي برمته وحسب، بل إنه يقوم بهجمات عسكرية دورية لخلق حالة من عدم الاستقرار من جانب ، ولعرقلة المسيرة التنموية السائرة على قدم وساق من جانب آخر، ولكن دون طائل. والاشكال كل الاشكال يكمن في ان المجتمع الدولي لا يحرك ساكنا في وجه الاعتداءات العسكرية الاثيوبية الدورية على ارتريا، لا بغية وضع حد لها رغم ان من واجبه القيام بذلك نظريا، وانما فقط لإدانتها لكونها تشكل خرقا فدحا لكل القوانين والاعراف الدولية وتنتهك ميثاق الامم المتحدة نفسه الذي ينص على احترام امن وسلام وسيادة الدول الاعضاء.

11 - أن الاوان يقول الرئيس الارتري لوضع حد نهائي مرة واحدة والى الابد لعملية العبث بحكم القانون وانتهاك القانون الدولي وسيادة قانون الغاب.

12 - واخيرا وليس آخر، يضع الرئيس اسيااس أفورقي مجلس الامن أمام مسؤولياته التاريخية والسياسية والقانونية في:

12 - 1 - ازالة الاحتلال الاثيوبي من الاراضي الارترية.

12 - 2 - رفع العقوبات غير القانونية وغير العادلة عن ارتريا.

12 - 3 - وقف جميع اشكال العدوان على ارتريا.

12 - 4 - تعويض ارتريا عن كل المظالم التي ارتبكت بحقها.